

أمانة سر رئيس الجامعة  
رقم : ١٧  
التاريخ : ٢٠٢٠-٢٠١٩

رقم الرأي: ٢٠٢٠-٢٠١٩/٢٠٤  
تاريخ: ٢٠١٩/٩/

رقم الملف: ٢٠٢٠-٢٠١٩/٢٠٤

طالب الرأي: رئيس الجامعة اللبنانية

الموضوع: إبداء الرأي بشأن جواز تسديد نفقة السفر إلى الخارج من موازنة الجامعة اللبنانية بناء على موافقة مجلس الجامعة، والحالات التي تتطلب الحصول على موافقة مجلس الوزراء

إن الهيئة الاستشارية القانونية،

بعد الاطلاع على كتاب رئيس الجامعة اللبنانية الرقم ٢٠١٩/ص/٢٧٥ تاريخ ٢٠١٩/٩/١٧، الذي يطلب بموجبه إبداء الرأي بشأن جواز تسديد نفقة السفر إلى الخارج من موازنة الجامعة اللبنانية بناء على موافقة مجلس الجامعة، وال الحالات التي تتطلب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

و بما أن طالب الرأي يعرض ويدلي بما يلي:

- أنطت الفقرة ١١ من المادة ٣٢ من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية بمجلس الوحدة صلاحية اقتراح مشاريع التعاون والتبادل مع المؤسسات، العامة والخاصة، في الداخل والخارج، والاشتراك في الندوات العلمية والمؤتمرات المتخصصة. أما صلاحية «قبول الاشتراك في المؤتمرات العلمية والثقافية وتعيين من يمثل الجامعة فيها» فهي لمجلس الجامعة (المادة ١٧ من قانون تنظيم الجامعة)، و«أما الاشتراك في المؤتمرات العلمية والثقافية خارج الأراضي اللبنانية وتعيين من يمثل الجامعة فيها فيخضع لموافقة مجلس الوزراء» (الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من قانون تنظيم الجامعة).

- يلحوظ لنفقات السفر إلى الخارج في موازنة الجامعة الفقرة الأولى من البند السادس من الفصل الأول من الباب الأول، وفق الآتي:
  - النبذة الأولى: نفقات الاشتراك في المؤتمرات الثقافية والجامعة (سفر، إقامة).
  - النبذة الثانية: نفقات مؤتمرات وندوات وحلقات.
  - النبذة الرابعة: نفقات إيفاد أفراد الهيئة التعليمية وتكليفهم بمهام ثقافية وأكademie.

- نصت المادة ١٩٥ من النظام المالي للجامعة اللبنانية على أن «تعتبر تأشير المراقب على طلب حجز الاعتماد بمثابة تأشير على المعاملة فيما خص (...) أوامر سفر الموظفين». فإن حجز الاعتماد لنفقات السفر يعني أن هذه النفقة تسدد فوراً من موازنة الجامعة، وأن الأمر بالصرف هو رئيس الجامعة الذي له «تفويض دائم من وزير الثقافة والتعليم العالي بممارسة الصالحيات الإدارية والمالية التي يتمتع بها الوزير وذلك في ما يتعلق بشؤون الجامعة العلمية والإدارية والمالية» (المادة ١٢ من قانون تنظيم الجامعة).

- ما زالت معاملات نفقات مشاركة أفراد الهيئة التعليمية في مناقشة أطارات دكتوراه في الخارج عالقة لدى مجلس الوزراء، بالرغم من مرور أكثر من سنة على رفعها إليه.

- عطل كل هذا العمل الأكاديمي ودفع الأساتذة إلى الامتناع عن المشاركة في هذه الأنشطة لعلمهم المسبق بعدم تقاضيهم التعويضات المستحقة لهم.

وبما أن رئيس الجامعة اللبنانية يطلب إبداء الرأي والإجابة عن السؤال الآتي:

- «هل طلب موافقة مجلس الوزراء محصور في المشاركة بالمؤتمرات العلمية والثقافية، أما يشمل جميع حالات السفر للخارج للمشاركة بمناقشة أطارات أو زيارة مركز بحثي أو المشاركة بنشاط بحثي أو توقيع اتفاقيات جامعية وغيره؟»؟

**بناءً على ما تقدّم،**

بعد الاطلاع على النصوص القانونية التي ترعى الموضوع،

وبعد الاطلاع على تقرير المقرر،

وبعد المذكرة حسب الأصول،

بما أنه ترعى مواد مُنشَّرة في نصوص مختلفة حالات اشتراك الجامعة اللبنانية في المؤتمرات العلمية والثقافية خارج الأراضي اللبنانية، أي سفر رئيس الجامعة اللبنانية أو العمداء أو أفراد الهيئة التعليمية.

وبما أن المادة ١٧ من قانون تنظيم الجامعة اللبنانية أدخلت ضمن مهام مجلسها «قبول الاشتراك في المؤتمرات العلمية والثقافية وتعيين من يمثل الجامعة فيها».

وبما أنه جاء في المادة ١٨ من قانون تنظيم الجامعة: «أما الاشتراك في المؤتمرات العلمية والثقافية خارج الأراضي اللبنانية وتعيين من يمثل الجامعة فيها فيخضع لموافقة مجلس الوزراء» (الفقرة الأخيرة من المادة).

وبما أنه يستفاد من المادة المذكورة أن السفر المقصود هو الذي يفضي إلى اشتراك الجامعة اللبنانية في المؤتمرات العلمية والثقافية خارج الأراضي اللبنانية، لا سيما أن أفراد هيئتها التعليمية ينتمون، بسبب طبيعة مهامهم، إلى ملاك يَعْشُى عليه الطابع الأكاديمي. وهو ملاك مستقل كل الاستقلال عن المالك الإداري أو الفني من خلال زواياً ثلاثة على الأقل (أي من زاوية التدريس الجامعي، ومن زاوية البحث العلمي، ومن زاوية الإشراف على الرسائل الجامعية...).

وبما أنه انطلاقاً من طبيعة السفر يمكن التمييز بين نوعين: الاشتراك في المؤتمرات (الثقافية والمتخصصة، مثلاً) وغيرها من الأنشطة خارج الأراضي اللبنانية تتفيداً لاتفاقيات التعاون الجامعي بين الجامعة اللبنانية والجامعات الأخرى (مناقشة الرسائل الجامعية، مثلاً)، وهناك إجماع على هذا التقسيم من قبل الفقه والاجتهاد.

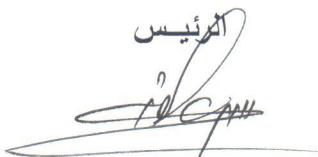
وبما أنه يتحصل من العرض أن بعض حالات السفر إلى الخارج لا تخضع لموافقة مجلس الوزراء (كمناقشة أطاريح الدكتوراه، أو المشاركة بنشاط بحثي، أو توقيع اتفاقيات جامعية).

عبدال

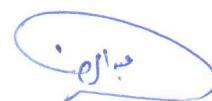
لذلك،

ترى إبداء ما تقدم.

رأياً صدر بتاريخ .٢٠١٩/٩/

الرئيس  


هنري الخوري

العضو  


عبد الرضا ناصر

العضو المقرر  


طارق المجدوب